

دور أدوات الهندسة المالية في تحقيق العوائد للقطاع المصرفي العراقي - دراسة لعينة من المصارف الخاصة للمدة 2004 - 2020

الأستاذ الدكتور أحمد جاسم محمد

الباحث إدريس فيصل غازي

كلية الإدارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة البصرة¹

المستخلص :

يقصد بالهندسة المالية تحقيق ابتكارات مالية في القطاع المصرفي على شكل أداة مالية جديدة أو آلية تمويلية جديدة أو تقنية مالية جديدة تساعد المصارف في تحقيق العوائد وإدارة المخاطر وحل معظم المشكلات المالية. تؤدي الهندسة المالية متمثلة بأدواتها أدواراً مهمة في القطاع المصرفي حيث إنها تساعد المصارف على الاستمرار وأداء مختلف أنشطتها في ظل ظروف المنافسة الشديدة مع باقي المؤسسات المالية من خلال دورها في تحفيز الابتكار والإبداع المالي وإدارة المخاطر وتحقيق عوائد تستطيع من خلالها المصارف الاستمرار وتطوير خدماتها المصرفية . وتمثلت مشكلة الدراسة بتحديد دور الهندسة المالية في تحقيق العوائد لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الهندسة المالية ساعدت المصارف في تحقيق عوائد طيلة مدة الدراسة باستثناء السنوات التي حققت فيها هذه المصارف خسارة في صافي دخلها حيث أن هذه العوائد ساعدت المصارف ومكنتها من الاستمرار في ظل ظروف المنافسة الشديدة مع باقي المؤسسات المالية وساعدتها في تطوير خدماتها المصرفية.

كلمات مفتاحية: الهندسة المالية، المشتقات المالية، التوريق المصرفي.

¹ بحث مسنن من رسالة الماجستير الموسومة بـ (تحليل استخدام أدوات الهندسة المالية في القطاع المصرفي العراقي - دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004 - 2020)

The Role of Financial Engineering Tools in Achieving Returns For The Iraqi Banking Sector – A Study of a Sample of Private Banks for the Period 2004 - 2020

Researcher .Edris Faisal Ghazi

Prof Dr. Ahmed Jasim Mohammed

Administration and Economics College - Department of Banking and Finance Sciences

University of Basrah

Abstract :

Financial engineering is intended to achieve financial innovations in the banking sector in the form of a new financial product, a new financing mechanism, or a new financial technology that helps banks achieve returns, manage risks and solve all financial problems. Financial engineering, represented by its tools, plays important roles in the banking sector, as it helps banks to continue and perform their various activities under conditions of intense competition between them and the rest of the financial institutions through its role in stimulating innovation and financial creativity, managing risks and achieving returns through which banks can continue and develop their banking services. The problem of the study was to determine the role of financial engineering in the banking sector in achieving returns, and the study reached the most important results, the most important of which is that financial engineering helped banks achieve returns throughout the study period, except for the years in which these banks achieved a loss in their net income, as these returns helped the banks and enabled them to continue. In light of the conditions of intense competition between it and the rest of the financial institutions and helped it develop its banking services .

Key Words : Financial Engineering , Financial Derivatives , Securitization

المقدمة :

فرضت التغيرات التي شهدها العالم في الخدمات المالية ضغوطاً تنافسية حادة على المصارف التي أصبحت تبحث عن وسيلة تضمن لها البقاء والاستمرارية إلى جانب المؤسسات المالية الأخرى التي تفوقها حجماً وتأثيراً في السوق المالي، وقد أدركت أنه لا يمكن تحقيق ذلك دون تقديم منتجات مالية قادرة على المنافسة وجذب المستثمرين لتوفير التمويل اللازم لذلك. وقد قامت بتبني الهندسة المالية التي تعمل على تطوير واستحداث منتجات مالية تتماشى مع التطورات المالية والاقتصادية وتجنب المصارف الأزمات المالية. ولعل من أهم المواضيع في مجال الهندسة المالية هو تناولها لموضوع تحقيق العوائد لكي يتسنى للمصارف والمؤسسات المالية تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأطراف التي تعمل في السوق المالي. تبين لنا هذه العوائد قدرة المصارف على توليد الأرباح من استثماراتها في أدوات الهندسة المالية ويهتم المستثمرون كثيراً بذلك لأن تعظيم القيمة السوقية للمصرف يعتمد بشكل رئيس على مقدار الأرباح التي يمكن أن يحققها المصرف. وهذا يتطلب فاعلية الإدارة وادائها بخصوص استثمار أدوات الهندسة المالية. وسوف نستخدم في البحث مؤشر العائد على الموجودات (ROA) ومؤشر العائد على حق الملكية (ROE) وذلك لأهمية هذه المؤشرات في قياس أداء المصارف و الناتجة من استثماراتها في أدوات الهندسة المالية مثل الأوراق المالية كالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى وعقود المشتقات في السوق المالي.

المحور الأول : منهجية البحث

أولاً : أهمية البحث

- 1 - توضيح دور الهندسة المالية في تطوير القطاع المصرفي العراقي من خلال دعمها للمصارف وزيادة قدرتها التنافسية .
- 2 - تسهم الهندسة المالية في دعم المصارف لإيجاد أدوات مالية مبتكرة وإيجاد حلول للمشكلات المالية التي تواجهها .
- 3 - تعد الدراسة محاولة علمية لفهم ودراسة طبيعة العلاقة التي تؤكد مصداقية أدوات الهندسة المالية التي تحقق كفاءة اقتصادية عالية .

ثانياً : مشكلة البحث

تواجه المصارف عدة تحديات وخاصة فيما يتعلق بتطوير وابتكار منتجات وأدوات مالية قادرة على المنافسة و توفير أساليب تمويلية واستثمارية ذات عائد و كفاءة اقتصادية عالية ، تمثل الهندسة المالية مدخلاً مهماً للقطاع المصرفي ومن هذا المنطلق يمكن طرح مشكلة البحث على شكل التساؤلات الآتية :

- 1 . ما هو دور الهندسة المالية في تطوير القطاع المصرفي في العراق ؟
- 2 . ما هي العوائد التي تحققها الهندسة المالية للقطاع المصرفي ؟

ثالثاً : فرضية البحث

تؤدي الهندسة المالية دوراً إيجابياً في تحقيق المنافسة وتحقيق العوائد في القطاع المصرفي العراقي .

رابعاً : أهداف البحث

- 1 - التعرف على الهندسة المالية ومدى أهميتها للقطاع المصرفي العراقي .
- 2 - التعرف على أهم أدوات الهندسة المالية المستخدمة في سوق العراق للأوراق المالية .
- 3 - معرفة العوائد التي تجنيها المصارف من الهندسة المالية .
- 4 - تحليل عوائد الهندسة المالية الناتجة من عمليات الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية .

خامساً : مجتمع وعينة البحث وألية اختيار العينة :-

1- مجتمع وعينة البحث : يتمثل مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها 46 مصرفاً . أما عينة البحث فتمثلت في 5 مصارف ضمن المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي كما في الجدول (1) .

2- ألية اختيار العينة : تم اختيار العينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004 – 2020 وذلك لأهمية القطاع المصرفي في السوق المالي و لأن هذه المصارف هي أكبر المصارف وأكثرها نشاطاً في سوق العراق للأوراق المالية وتوفرت فيها جميع البيانات التي يحتاجها البحث .

الجدول (1)

المصارف عينة البحث

التسلسل	اسم المصرف	رمز المصرف
1	مصرف بغداد	BBOB
2	مصرف الائتمان العراقي	BROI
3	مصرف الخليج التجاري	BGUC
4	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI
5	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	BIME

المصدر: من إعداد الباحث

المحور الثاني : الإطار النظري

أولاً : مفهوم الهندسة المالية

يعد مفهوم الهندسة المالية من المفاهيم القديمة قدم المعاملات والتعاملات المالية، لكنه يعد حديثاً من ناحية الاختصاص والاصطلاح. إن أغلبية مفاهيم الهندسة المالية هي مأخوذة من وجهات نظر الباحثين الذين يدرسون النماذج والنظريات ويطورونها لذلك هي مختلفة باختلاف آرائهم .

عرفت الهندسة المالية على أنها تصميم وتطوير الأدوات والآليات المالية بطرائق حديثة ومبتكرة وإيجاد الحلول المبدعة للمشكلات المالية . (Finnerty , 1998 : 14)

يشير التعريف السابق أن الهندسة المالية تتضمن ثلاثة أنشطة مهمة وهي (السويلم ، 2000 : 5) :

- 1 - تصميم وابتكار الأدوات المالية الحديثة مثل بطاقة الائتمان .
 - 2 - ابتكار طرائق وآليات جديدة في التمويل قادرة على تخفيض التكاليف مثل عمليات التبادل التجارية التي تتم في الشبكات العالمية والتجارة الالكترونية .
 - 3 - ابتكار وإيجاد الحلول الجديدة لإدارة التمويل مثل إدارة الديون وإدارة السيولة وإيجاد طرائق تمويل للمصارف تتلاءم مع الظروف الخارجية المحيطة بها .
- وعرفت الهندسة المالية أيضاً على أنها العملية التحليلية الكمية التي توضع في المنشأة من أجل تحسين عملياتها المالية وتتضمن تعظيم القيمة السوقية للمنشأة وإدارة المحفظة المالية والتحوط من مخاطر الصفقات وتنظيم عمليات البيع والشراء . (قندوز ، 2008 : 27)

وعرفت الهندسة المالية أيضاً على أنها " تحليل البيانات المتحصلة من السوق المالية باستخدام الخوارزميات أو النماذج المالية ، وتركز على تصميم وتطوير وتطبيق أدوات مالية مستحدثة وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية لتخفيض التكاليف وزيادة العوائد " . (النجار ، 2019 : 16)

من خلال ما تقدم يعرف الباحث الهندسة المالية على أنها عملية تحقيق ابتكارات مالية على شكل أدوات مالية جديدة أو آليات تمويلية جديدة أو تقنيات مالية جديدة وتطويرها لاستخدامها في تحقيق العوائد وتقليل المخاطر وحل المشكلات المالية التي تواجه المصارف .

ثانياً : أهمية الهندسة المالية

تكتسب الهندسة المالية أهمية بالغة في القطاع المصرفي من خلال دورها الواضح في تحقيق العوائد وإدارة المخاطر في المصارف والمساهمة في وضع الحلول الملائمة للمشكلات المالية التي تواجهها وذلك من خلال تحفيزها للإبداع المالي الذي

يتمثل في ثلاثة أمور أساسية هي ابتكار منتجات جديدة وتطوير الاستراتيجيات الحالية في المصارف والمؤسسات المالية وبناء المحافظ الاستثمارية . فالإبداع المالي يعد علامة مميزة خلال العقدين الأخيرين وذلك نتيجة مساهمته في احداث تغييرات جذرية في الأدوات المالية . وبسبب المنافسة الشديدة بين المصارف والمؤسسات المالية والتي باتت تبحث عن ابتكارات جديدة تحقق لها تنوعاً في الإيرادات ظهرت الحاجة إلى الأبداع المالي والعمل لبناء منتجات مالية جديدة وتطوير العمليات المالية القائمة والبحث عن حلول إبداعية لجميع المشكلات التي تواجه القطاع المصرفي . ويتمثل الإبداع المالي في الهندسة المالية في الآتي :

- 1 - تقديم ابتكارات جديدة في الأدوات المالية مثل تقديم نوع جديد من السندات أو الأسهم العادية أو الأسهم الممتازة وعقود المقايضة في المشتقات وبما يتناسب مع احتياجات المصارف .
- 2 - تقديم ابتكارات جديدة في العمليات المالية وذلك لتخفيض تكاليفها مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو عبر الهاتف المحمول وتداول الأوراق المالية إلكترونياً في الهاتف . والتسجيل على الرف وهو أن تقوم المصارف والشركات بإيداع عدد من الاوراق المالية لدى هيئة الأوراق المالية وتقوم بالإعلان عنها في السوق لكن ليس لها نية في بيعها الآن ويمكنها بيعها في اي وقت تشاء خلال عامين لتنظيم مبيعاتها من الاوراق المالية للاستفادة من ظروف السوق .
- 3 - ابتكار الحلول المناسبة والإبداعية للمشكلات المالية التي يواجهها القطاع المصرفي مثل ابتكار استراتيجيات جديدة لإدارة المخاطر . (Beaumont , 2004 : 113) (هندي ، 2003 : 15)

ثالثاً : أهداف الهندسة المالية

- 1 - تطبيق نشاطات الإدارة المالية بشكل افضل من خلال إعادة هيكلة التدفقات النقدية مثل استخدام المبادلات للقروض ذات معدل الفائدة المتغير إلى معدل الفائدة الثابت لأغراض ضريبية أو لتحسين القدرة على التنبؤ بالتدفقات المالية .
- 2 - استخدام أدوات الهندسة المالية في تقليل تكاليف المعاملات المالية وذلك عن طريق الدخول بمعاملات ونشاطات معينة .
- 3 - ابتكار أدوات مالية جديدة واستخدامها في عمليات المضاربة والاستثمار والتحوط لتحقيق وزيادة العوائد .
- 4 - تطوير الأسواق المالية وتحسين سيولتها من خلال التعامل بأدوات الهندسة المالية وإعطاء الفرصة للتعامل بأدوات مالية جديدة والتي تتميز بسيولتها العالية وتحقيقها للأرباح .
- 5 - تطوير العديد من الأدوات المالية الحديثة لتقليل المخاطر المالية وإدارتها بأفضل صورة ممكنة .

رابعاً : أدوات الهندسة المالية

هناك العديد من أدوات الهندسة المالية المستخدمة في سوق العراق للأوراق المالية أهمها :

1 - الأوراق المالية

تعد الاوراق المالية من أهم أدوات الهندسة المالية المستخدمة في الأسواق المالية التي من خلالها تستطيع المصارف إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات التمويل والتي تعد من الأمور الرئيسية . ومن خلال الأوراق المالية يمكن للمصارف تحقيق

عوائد سريعة نتيجة التحركات السريعة لأسعار وعوائد الأوراق المالية في السوق المالي ، ويتم تداول الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية على شكل أسهم عادية وأسهم ممتازة والتي تعد حقوق ملكية أو على شكل سندات والتي تعد أدوات دين تسدد مع الفائدة أو على شكل أوراق مالية منقولة أخرى . (مصطفى ، 2015 : 748)

وتقسم الأوراق المالية إلى ثلاثة أنواع وهي :

أ) الأسهم

السهم هو ورقة مالية تمثل حقوق ملكية ومطالبة بأرباح وأصول المصرف وذلك بعد سداد مطالبات الديون وحاملي السندات ويحصل مالك السهم العادي على توزيعات أرباح وأحياناً تقوم إدارة المصرف باحتجاز الأرباح لإعادة استثمارها في السوق المالي ، وتعد الأسهم أكثر أدوات الهندسة المالية تحقيقاً للعائد لذلك تعد من أهم أدوات الهندسة المالية في تحقيق أهداف المصارف ، مالك الأسهم لديه مسؤولية محددة لذلك عند افلاس المصرف فأن كل ما يخسره مالك الأسهم هو قيمة استثماره الأصلي في هذه الأسهم ولا تشمل الخسارة باقي أصوله المالية في حال كانت لديه استثمارات في مؤسسات أخرى . (Elton and others . 2014 : 17)

ب) الأسهم الممتازة

الأسهم الممتازة هي أوراق مالية لها تفضيل أو مطالبة رئيسية بأرباح المصرف أو المؤسسة المالية وأصولها قبل الأسهم العادية إذ يجب أن يحصل أصحاب الأسهم الممتازة على أرباحهم قبل توزيع أرباح الأسهم العادية . وحتى عند تصفية المصرف أو المؤسسة المالية يجب تلبية مطالبات الأسهم الممتازة قبل أن يتلقى أصحاب الأسهم العادية أية إجراءات . (Melicher and Norton , 2017 : 268)

ج) السندات

السند هو ورقة مالية تمثل مديونية مصدر السند لمصلحة حامل السند أي المستثمر . وتعد السندات من أهم أدوات التمويل طويل الأجل لأنها لا تشارك في التصويت في قرارات الإدارة ، مصدر السند ملزم بخدمة مديونيته من خلال دفع الفائدة على أساس منتظم وسداد قيمة السند عند تاريخ الاستحقاق . وتعد السندات من الأوراق المالية والأصول المهمة المدرة للدخل وهي توفر للمصارف حوالي 10% من إيراداتها وذلك أما عن طريق الفوائد التي تحصل عليها المصارف عند شراء هذه السندات أو عن طريق الحصول على السيولة السريعة التي تحصل عليها المصارف من خلال إصدار السندات أو بيعها لأنها تتميز بسرعة تداولها في السوق المالي . (Mishkin , 2022 : 239)

ويرى الباحث أن الأوراق المالية الاسهم والسندات على الرغم من أنها تعد مصادر للتمويل طويل الأجل إلا أن المصارف والمؤسسات المالية تحقق من خلالها أرباحاً كبيرة من خلال استخدامها في عمليات الاستثمار قصير الأجل إذ تقوم المصارف باستغلال ظروف السوق وبيع هذه الأسهم عندما ترتفع أسعارها ، وشراؤها عند انخفاض الأسعار وهذا ما نراه

في جميع أسهم المصارف والشركات العالمية لذا فهي تعد من أهم أدوات الهندسة المالية التي تستخدمها المصارف لتحقيق الأرباح .

2 – المشتقات المالية

أ - مفهوم المشتقات المالية : تعرف المشتقات المالية على أنها أوراق مالية تسمى مشتقة لأنها تستمد قيمتها من أصول مالية أو أصول حقيقية أو أية أصول واستثمارات اخرى أي أن قيمتها مشتقة من أصل معين . وهي عبارة عن اتفاقية تعاقدية تلزم الأطراف بتبادل الأصول أو التدفقات النقدية في تاريخ محدد وبسعر محدد ، وتعرف أيضاً على أنها اتفاقية أو عقد ثنائي لتبادل مدفوعات تشتق قيمتها من الأصل الأساسي محل التعاقد . (Rechtschaffen , 2019 : 53)

ب - استخدامات المشتقات المالية : هناك عدة استخدامات للمشتقات المالية من قبل المصارف والمؤسسات المالية والأفراد كلاً حسب الغرض من أدوات المشتقات فأما أن يكون الهدف من استخدامها التحوط من المخاطر المالية وتقلبات الأسعار أو تحقيق الأرباح وتتجلى استخداماتها بالآتي (خليفة ، 2019 : 139) :

1 (إدارة المخاطر : تعد إدارة المخاطر من المهام الأساسية للمشتقات المالية وتتم من خلال التحوط والمراجعة فالتحوط نعني به استخدام المشتقات المالية لإدارة المخاطر والتقليل منها وتحويلها إلى جهات أخرى ترغب في تحمل المخاطرة العالية من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح ، فبواسطة عقود المشتقات يمكن التحوط من ارتفاع أسعار الأصول المالية والحقيقية وارتفاع أسعار الفائدة إذ يتم في بداية العقد الاتفاق على السعر الذي ستم فيه الصفقة بالمستقبل دون الخوف من ارتفاع الأسعار وانخفاضها .

2 (اكتشاف الأسعار : تعد المشتقات المالية وأسواقها من الوسائل المهمة للحصول على معلومات مهمة لتوقعات المستثمرين لأسعار الأصول المالية .

3 (تحقيق الأرباح : تستخدم المشتقات المالية لزيادة العوائد على بعض الموجودات والأدوات وتخفيض تكاليف التمويل وهذا يجعلها من الوسائل المهمة ومصدراً مباشراً لتحقيق الأرباح .

4 (المضاربة : تعني تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال توقع حركة الأسعار المستقبلية والاستثمار في عقود المشتقات المالية .

ج - أنواع المشتقات المالية : هناك أربعة أنواع من المشتقات المالية وهي :

1) الخيارات : الخيار هو الحق وليس الالتزام لشراء أو بيع أداة مالية بأسعار وشروط محددة مسبقاً عند التعاقد ، وقد تكون هذه الأداة المالية هي الأسهم أو السندات أو مؤشرات السوق أو السلع المختلفة وغيرها (Akansu and Torun , 2015 : 14)

هنا تقدم الهندسة المالية أحد أدواتها وهي المشتقات المالية وضمنها الخيارات كآلية للتحوط ضد المخاطر المالية فعند شراء خيار البيع يمكن للمصارف بيع أسهمها بسعر التنفيذ في حال انخفضت قيمة أسهمها في السوق المالي ويمكنها أيضاً تحقيق الأرباح عند شراء خيار الشراء في حال انخفضت أسعار أسهم مصرف أو شركة معينة في السوق وبيع هذه الأسهم لاحقاً عند ارتفاع أسعارها وتحقيق الأرباح من فرق السعرين . (الياسين ، 2020 : 70 – 78)

(2) العقود الأجلة : العقد الأجل هو اتفاقية مالية بين مشتري العقد وبائعه لشراء أو بيع كمية محددة مسبقاً عند التعاقد من الأصول المالية أو الأصول الحقيقية في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر محدد مسبقاً يسمى سعر التنفيذ . في الماضي كانت الغاية من العقود الأجلة هو تثبيت سعر الأصول في المستقبل مثلاً مزارع يرغب في بيع الحنطة بسعر معين في المستقبل ويخشى انخفاض أسعارها في ذلك التاريخ ، من ثم عندما يقوم بعقد بيع أجل فهذا يعني انعدام اي مخاطر في السعر عند تاريخ التسليم . يتم تداول العقود الأجلة في الأسواق المالية (البورصة) والتي تكون كفيلة بحل مشكلات التخلف عن السداد عند الاستحقاق كأن تشترط على مشتري العقد بأن يحتفظ بأصول سائلة بنسبة 15% أو أي نسبة معينة أخرى ، أو أن تحتفظ بهامش معين من مبلغ العقد و لضمان تنفيذ العقد . (Chatterjee , 2014 : 17)

(3) العقود المستقبلية : العقد المستقبلي هو عقد بين طرفين مشتري العقد وبائع العقد من أجل تبادل أصول مالية أو أصول حقيقية بسعر محدد مسبقاً ويتم التسليم في تاريخ محدد في المستقبل ، ويتم تداول العقود المستقبلية في اسواق مالية منظمة ، ويستثمر في العقود المستقبلية المستثمرون المضاربون للاستفادة من تغيرات السوق لتحقيق الأرباح وتحمل المخاطر والمستثمرون المتحفظون الذين يسعون لإدارة مخاطر استثماراتهم والتحوط من تقلبات أسعار الأصول . (Jarrow and Chatterjea , 2019 : 81) .

(4) المبادلات : عقد المبادلة هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين أو أكثر لتبادل تدفقات نقدية في المستقبل أو تبادل أصل معين مقابل أصل أو تدفق نقدي بين أطراف العقد ، وتتم هذه العقود خارج السوق المالية (البورصة) بين المؤسسات المالية والشركات وعادة ما تكون عقود المبادلة طويلة الأجل (أي أكثر من عام واحد) ولكن الشروط الدقيقة للتعاقد مفتوحة للتفاوض بين أطراف العقد مثلاً يتم دفع سعر أجل متفق عليه في العقد مقابل السعر الفوري أو الحالي عند تاريخ الاستحقاق . والهدف الاساسي من هذه العقود هو تحويل المخاطرة الناتجة عن التغيرات في المستقبل . (الشريدة ، 2016 : 258 - 259)

يستنتج الباحث مما سبق أنه من خلال المشتقات المالية يمكن تحقيق الأرباح من خلال المراهنة على تغير ظروف السوق فعندما ترتفع أسعار الأصول محل التعاقد في السوق المالي يمكن للمصارف تحقيق الأرباح من خلال استثمار هذه العقود وتنفيذها والمقصود بالأسعار هنا هي أسعار الأصول في الأسواق المالية أو أسعار الفائدة ، ومن خلال المشتقات المالية تستطيع المصارف التحوط من المخاطر المالية حيث إن هذه العقود يتم فيها تحديد أسعار الأصول محل التعاقد مسبقاً عند التعاقد فعندما تنخفض أسعار الأصول في السوق المالي فإن هذه العقود تحمي المصارف والمؤسسات المالية إذ تستطيع بيع الأصول بسعر التنفيذ أي السعر المحدد في العقد وأيضاً تستخدم المشتقات المالية لتنشيط الأسواق المالية وزيادة سيولتها من خلال الاستثمار في عقود المشتقات .

3 – التوريق المصرفي

يعرف التوريق على أنه آلية يمكن من خلالها نقل المخاطر المالية بمختلف أنواعها من المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم القروض الى المستثمرين عن طريق الأسواق المالية وذلك من خلال إصدار أوراق مالية مستندة الى رهون عقارية سكنية أو تجارية . ويعرف التوريق أيضاً على أنه تجميع أصول مالية وأصول حقيقية وتحويلها إلى أوراق مالية يتم تداولها في السوق المالي ، وهذا يعني ان التوريق يمثل حلقة وصل بين المصارف والأسواق المالية حيث إنه يقوم بتحويل أصول غير سائلة إلى أصول سائلة . (الناصر واخرون ، 2019 : 321)

خامساً : دور أدوات الهندسة المالية في تحقيق العوائد للمصارف

تحقق المصارف من خلال الهندسة المالية ارباحاً رأسمالية من خلال شراء عقود المشتقات التي يتوقعون ارتفاع أسعارها في المستقبل ثم إعادة بيعها بعد مدة بسعر أعلى من سعر الشراء عندما ترتفع أسعارها ، وهذا يتطلب من المصارف معرفة تقلبات الأسعار والتي في الأغلب تكون تقديرية . والهدف من هذه العملية هو الاستفادة من ظروف السوق من خلال التنبؤ بتغيرات أسعار الأصول وتحقيق الأرباح . (عبد الحكيم و حسين ، 2019 : 101)

كما تحقق أدوات الهندسة المالية مكاسب للمصارف متمثلة في تعزيز فرص تحقيق الإيرادات والأرباح الناتج عن تنويع المحافظ الاستثمارية وهذه المكاسب هي عوائد استثمارية وعمولات ورسوم . وأيضاً تمكن الهندسة المالية المصارف من ابتكار طرائق لفهم وقياس مخاطر الأدوات المالية ، بحيث يمكن إدارة المخاطر بكفاءة عالية وبشكل مستقل ، ولها أيضاً دور بدعم المصارف للخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها وتلبية احتياجاتهم وهذا الأمر يسهم في زيادة قاعدة العملاء (حسن ، 2005 : 302 – 303)

وتستطيع المصارف باستخدام أدوات الهندسة المالية الاستثمار في الأوراق المالية وتحقيق عوائد عالية من الاستثمار قصير الأجل في الأسواق المالية أو ما يعرف بـ (short selling) وهي من أهم السياسات الاستثمارية في المصارف إذ تستطيع من خلالها تحقيق عوائد عالية نتيجة الاستفادة من ارتفاع وانخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي وأهم ما يميز هذا السوق هو سرعة تحركات الأسعار إذ يمكن للمصارف تحقيق عوائد عالية خلال مدة قصيرة وأيضاً الاستفادة من هذه الأوراق المالية للتمويل وزيادة الحصص السوقية . (Morrison and Wilhelm , 2007 : 8)

وتسهم الهندسة المالية من خلال أداة التوريق بزيادة سيولة المصارف وذلك من خلال تحويل الاصول المالية غير السائلة إلى أوراق مالية يمكن تداولها في الأسواق المالية وهنا يمكن للمصارف بيع هذه الأوراق المالية والاستفادة منها في تخفيض المخاطر والحصول على السيولة السريعة ، ويعد التوريق آلية حديثة في المصارف يعمل على تخليص المصارف من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية ومخاطر عدم تحصيل الديون عن طريق بيع هذه الأصول كأوراق مالية والحصول على سيولة تساعد المصارف في تعزيز أهدافها في الاستثمار في الأسواق المالية . (ابو احمد وعطية ، 2017 : 4)

وتقوم الهندسة المالية بإدارة المخاطر المصرفية إذ تعد إدارة المخاطر المصرفية مهمة للمصارف حيث ان هناك عوامل لأهمية إدارة هذه المخاطر تتمثل في تحديد المخاطر بالدرجة الأولى إذ لا يمكن تخفيف المخاطر إذا لم تكن محددة ومعرفة لذلك يجب تحديدها بدقة ومعالجتها في الوقت المناسب ، وبلي ذلك حساب تأثير واحتمالية وقوع المخاطر التي تم تحديدها فهي مختلفة من مصرف إلى آخر إذ يجب تصنيفها حسب الأولوية وهنا تكون الخطوات السابقة مهمة لاعتمادها في التخفيف من آثار المخاطر أي تخفيف العبء المالي لها ، ويتم على أساس ذلك تقديم المشورة للمشرفين على إدارة المخاطر لتحسين أداء عملهم وتقديم حلول موضوعية ومبتكرة لهذه المخاطر (طاهر وعبد النبي ، 2020 : 10)

سادساً : مؤشرات البحث

1 - مؤشر العائد على الموجودات

تحقق المصارف عوائد على موجوداتها نتيجة استثمارها بأدوات الهندسة المالية الأوراق المالية والمشتقات و يقوم هذا المؤشر بقياس قدرة وكفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها بشكل أمثل وتحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الموجودات ، ويعد هذا المؤشر أحد المؤشرات المهمة في قياس العوائد المصرفية في الأجل القصير والأجل الطويل للاستثمار وأن ارتفاعه يدل على كفاءة الإدارة ونجاح سياساتها في استثمار الموجودات ، ويمكن زيادة هذا المؤشر من خلال إما زيادة صافي الدخل اي زيادة هامش الأرباح أو زيادة سرعة دوران الموجودات . (جاسم ، 2019 : 45)

ويمكن احتساب العائد على الموجودات من خلال الصيغة التالية (الشمري واخرون ، 2017 : 179) :

$$\text{صافي الدخل} \\ \text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}} * 100$$

2 - مؤشر العائد على حق الملكية

تستثمر المصارف في الأوراق المالية والمشتقات في الأسواق المالية لتعظيم حقوق حملة الأسهم و يقوم هذا المؤشر بقياس العائد المتحقق من استثمارات المساهمين في حقوق الملكية اي العائد المتحقق من استثماراتهم المالية في المصرف ، وعند احتساب هذا المؤشر يكون من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليه كل مساهم في المصرف مقارنة بغيرهم من المساهمين في المصارف الأخرى . ويهتم المساهمون كثيرا بذلك لأن تعظيم القيمة السوقية لاستثماراتهم المالية يعتمد بشكل تام على مقدار الأرباح المتحققة من قبل المصرف . (جاسم واخرون ، 2021 : 273)

ويمكن احتساب العائد على حق الملكية من خلال الصيغة التالية (الشمري واخرون ، 2017 : 179) :

$$\text{صافي الدخل} \\ \text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{مجموع حقوق المساهمين}}{100} * 100$$

المحور الثالث : الإطار العملي (قياس عوائد المصارف عينة البحث)

1 - عوائد مصرف بغداد

الجدول (2)

العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية لمصرف بغداد

ROE	ROA	مجموع الموجودات	مجموع حقوق المساهمين	صافي الدخل	السنة
33.16753497	4.628260647	61,877,903,088	8,634,559,790	2,863,870,638	2004
4.241610609	0.745695308	318,090,429,430	55,921,809,612	2,371,985,409	2005
16.29572073	2.926908877	331,209,583,378	59,489,254,008	9,694,202,698	2006
29.55940416	6.185112904	363,724,586,351	76,107,002,043	22,496,776,327	2007
23.51459355	4.042828292	542,911,440,820	93,341,937,998	21,948,977,331	2008
17.05376018	2.320824436	802,194,113,000	109,169,572,000	18,617,517,000	2009
13.64718709	1.686800509	961,062,610,000	118,787,915,000	16,211,209,000	2010
17.88590003	2.853101444	875,267,336,000	139,619,840,000	24,972,265,000	2011
14.30016634	2.27865978	1,300,654,984,000	207,252,848,000	29,637,502,000	2012
13.32031499	2.198253204	1,764,904,558,000	291,262,414,000	38,797,071,000	2013
11.23284662	1.797368224	1,827,505,325,000	292,419,198,000	32,847,000,000	2014
4.939012014	0.855783088	1,549,536,698,000	268,488,373,000	13,260,673,000	2015
7.074878146	1.6668518	1,200,424,117,000	282,821,705,000	20,009,291,000	2016
2.673827688	0.679258361	1,090,152,647,000	276,942,042,000	7,404,953,000	2017
1.450383351	0.347432244	1,113,538,558,000	266,742,720,000	3,868,792,000	2018
2.667214595	0.644329405	1,132,744,205,000	273,641,424,000	7,298,604,000	2019
7.67253026	1.504941884	1,419,528,237,000	278,435,852,000	21,363,075,000	2020
12.98216972	2.197788848	المتوسط			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel .

ملاحظة : جميع المبالغ الواردة هي بالدينار العراقي أما ROA و ROE فهي نسب مئوية .

أ - تحليل العائد على الموجودات :

من خلال الجدول (2) نلاحظ انه في عام 2004 حقق المصرف معدلاً جيداً للعائد على الموجودات بلغ 4.62 % وهو أعلى من المتوسط ، اما في عام 2005 فقد انخفض معدل العائد بشكل كبير بسبب الزيادة الكبيرة في مطلوبات المصرف قصيرة الأجل المتمثلة بحسابات الودائع بجميع أنواعها والديون بنسبة 392 % وهي نسبة كبيرة جداً . وفي عام 2006 ارتفعت العوائد بسبب الزيادة الملحوظة في صافي دخل المصرف والنتيجة عن ارتفاع الإيرادات الجارية للمصرف بنسبة 85 % إذ أدت إلى زيادة صافي الدخل بنسبة 308 % مما جعل معدل العائد اعلى من المتوسط ، وفي عام 2007 حقق المصرف أعلى معدل للعائد على الموجودات والذي بلغ 6.18 % والسبب في هذه الزيادة هو زيادة صافي الدخل بنسبة 132 % عنه في عام 2006 والسبب هو زيادة إيرادات المصرف الجارية بنسبة 82 % . واستمر في المصرف في تحقيق معدلات جيدة للعائد للعامين 2008 و 2009 على التوالي . وفي عام 2010 انخفض معدل العائد بسبب زيادة مطلوبات المصرف بنسبة 21.5 % وانخفاض صافي دخل المصرف بنسبة 12.92 % وفي الاعوام 2011 و 2012 و 2013 حقق المصرف معدلات جيدة للعائد أعلى من المتوسط بسبب الزيادة المستمرة في صافي الدخل وأرباح المصرف . وفي عام 2014 انخفض العائد بسبب انخفاض ارباح المصرف وزيادة المطلوبات واستمر هذا الحال في الأعوام 2015 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 على التوالي إذ حقق المصرف معدلات عائد أقل من المتوسط بسبب الانخفاض المستمر في صافي الدخل وتقلبه وزيادة في المديونية وحسابات الودائع والتي تمثل التزامات على المصرف .

ب - تحليل العائد على حق الملكية :

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن المصرف في عام 2004 حقق أعلى معدل للعائد على حق الملكية إذ بلغ 33.16 % ، وفي عام 2005 انخفض معدل العائد بشكل كبير بسبب الزيادة الكبيرة في حقوق المساهمين إذ ازدادت بنسبة 547 % وهي نسبة كبيرة جداً . وفي عام 2006 ارتفع العائد مرة أخرى بسبب زيادة صافي دخل المصرف بنسبة 308 % وحقق المصرف عائداً أعلى من المتوسط . واستمر المصرف في تحقيق عوائد جيدة وأعلى من المتوسط في الأعوام 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 . وفي عام 2014 انخفض العائد بسبب انخفاض صافي دخل المصرف بنسبة 15 % وزيادة المطلوبات قصيرة الأجل بنسبة 4.16 % عنه في عام 2013 . واستمر المصرف في تحقيق عوائد أقل من المتوسط في الأعوام 2015، 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 ، 2020 بسبب الانخفاض والتباين في صافي الدخل وزيادة المطلوبات بنسبة كبيرة .

تم حساب نسب التغير من خلال الصيغة التالية :

سنة المقارنة - سنة الأساس

نسبة التغير = $\frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}} * 100$

سنة الأساس

2- عوائد مصرف الائتمان العراقي

الجدول (3)

العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية لمصرف الائتمان العراقي

السنة	صافي الدخل	مجموع حقوق المساهمين	مجموع الموجودات	ROA	ROE
2004	730,915,183	2,566,979,869	27,394,308,047	2.668127926	28.47374036
2005	6,440,153,390	30,972,152,822	213,869,681,163	3.011251223	20.79336695
2006	14,275,317,778	33,709,379,584	357,423,459,169	3.993950988	42.3482068
2007	21,979,679,203	77,875,755,587	359,329,223,523	6.116863802	28.22403332
2008	18,467,964,858	93,069,863,675	337,992,826,946	5.464010886	19.84312013
2009	8,956,403,370	111,912,636,387	363,961,161,693	2.460812942	8.003031346
2010	9,676,695,765	135,093,459,619	594,931,934,359	1.62652149	7.162963916
2011	18,531,525,000	151,965,487,000	444,122,919,000	4.172611727	12.19456165
2012	25,280,166,000	175,547,483,000	561,579,222,000	4.50162061	14.40075675
2013	13,746,219,000	197,079,367,000	602,995,583,000	2.279655007	6.974966081
2014	16,016,080,000	290,171,143,000	625,187,059,000	2.561806066	5.519528866
2015	13,914,149,000	301,809,851,000	618,517,645,000	2.249596129	4.610236861
2016	4,976,342,000	306,815,200,000	513,382,999,000	0.969323489	1.621934637
2017	6,707,465,000	315,456,738,000	476,638,010,000	1.407245092	2.126270956
2018	5,597,616,000	313,498,305,000	497,694,366,000	1.124709537	1.785533099
2019	-5,121,655,000	297,126,650,000	522,536,851,000	-0.980151924	-1.723727912
2020	-3,427,205,000	293,699,445,000	527,045,441,000	-0.65026746	-1.166908913
		المتوسط		2.528099266	11.83480088

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel .

أ - تحليل العائد على الموجودات :

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن المصرف حقق عوائد جيدة وفوق المتوسط خلال الأعوام 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 بسبب الزيادة في صافي الدخل خلال هذه السنوات . وفي عام 2009 انخفض معدل العائد بسبب الانخفاض في صافي الدخل إذ انخفض صافي الدخل بنسبة 51 % بسبب انخفاض إيرادات المصرف الجارية بنسبة 35 % . وفي الأعوام 2011 ، 2012 ارتفع معدل العائد بسبب ارتفاع صافي الدخل بنسبة 91.5 % . وفي عام 2013 انخفض معدل العائد عن المتوسط بسبب الانخفاض الكبير في صافي الدخل حيث انخفض صافي الدخل بنسبة 45 % . وفي عام 2014 ارتفع معدل العائد بسبب ارتفاع صافي الدخل بنسبة 16 % . وفي عام 2015 انخفض معدل العائد مرة أخرى . واستمر المصرف في تحقيق عائد أقل من المتوسط حتى عام 2018 ، وفي الأعوام 2019 و 2020 حقق المصرف خسارة في صافي الدخل بسبب انخفاض إيرادات المصرف التشغيلية بنسبة 65 % وهي نسبة كبيرة أدت بالمصرف إلى تحقيق خسارة في موجوداته وخسارة في حقوق المساهمين .

ب - تحليل العائد على حق الملكية :

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن المصرف حقق عوائد أعلى من المتوسط في الأعوام 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 على التوالي ناتجة عن الأرباح التي يحققها المصرف على الرغم من الارتفاع المستمر في المطلوبات . وفي العامين 2009 ،

2010 انخفض معدل العائد بسبب الانخفاض في صافي الدخل والنتائج عن انخفاض إيرادات المصرف الناتجة عن عمليات الاستثمار والعمليات المصرفية الاعتيادية بنسبة 35 % مما أدى إلى انخفاض صافي الدخل بنسبة 51 % . وفي العامين 2011 ، 2012 ارتفع معدل العائد مرة أخرى بسبب زيادة صافي الدخل إذ ازداد صافي الدخل بنسبة 91.5 % . وفي عام 2013 انخفض معدل العائد عن المتوسط بسبب زيادة حقوق المساهمين ففي عام 2013 كانت حقوق المساهمين تبلغ 197,079,367,000 دينار عراقي وفي عام 2015 أصبحت 301,809,851,000 دينار عراقي هذا يعني أنها ازدادت بنسبة 53 % خلال عامين فقط . واستمر المصرف في تحقيق عوائد أقل من المتوسط حتى عام 2020 بسبب التباين في صافي الدخل مقارنة بارتفاع مبالغ حقوق المساهمين .

3 - عوائد مصرف الخليج التجاري

الجدول (4)

العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية لمصرف الخليج التجاري

السنة	صافي الدخل	مجموع حقوق المساهمين	مجموع الموجودات	ROA	ROE
2004	270,238,563	4,629,753,782	15,136,853,734	1.78530207	5.836996431
2005	1,489,248,572	12,118,919,503	45,733,265,770	3.256379239	12.288625
2006	2,709,435,537	24,157,588,371	81,847,073,831	3.310363352	11.2156706
2007	4,953,399,242	28,431,661,230	141,855,589,170	3.491860469	17.42212388
2008	15,411,634,473	41,050,279,006	239,984,991,213	6.421915969	37.54331236
2009	8,019,160,152	59,200,957,105	258,650,056,326	3.100389873	13.54565964
2010	6,161,760,788	63,548,282,453	272,031,632,749	2.265089808	9.696187765
2011	12,470,337,405	118,183,956,284	354,046,282,299	3.522233682	10.55163306
2012	36,342,937,635	149,087,509,846	424,766,297,564	8.555984277	24.3769164
2013	56,026,695,132	303,984,100,291	781,479,239,060	7.169313314	18.43079789
2014	42,753,350,943	345,974,012,631	816,478,697,199	5.236309421	12.35738795
2015	13,912,907,430	321,625,505,884	810,971,493,477	1.715585263	4.325809731
2016	6,955,475,034	317,733,784,273	802,022,034,419	0.867242387	2.18908891
2017	5,040,967,413	320,887,340,766	603,312,989,740	0.835547634	1.570946177
2018	906,965,963	314,472,925,906	578,336,518,931	0.156823222	0.288408282
2019	-3,931,357,837	306,709,058,201	549,145,530,701	-0.715904549	-1.281787326
2020	106,292,911	307,172,111,451	510,798,283,631	0.020809175	0.034603698
		المتوسط		2.999720271	10.6113165

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel .

أ - تحليل العائد على الموجودات :

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن المصرف حقق عوائد أقل من المتوسط في عام 2004 ، وفي عام 2005 ارتفع معدل العائد فوق المتوسط بسبب ارتفاع صافي الدخل إذ ازداد صافي الدخل بنسبة 451 % نتيجة زيادة الإيرادات الجارية بنسبة 182 % . واستمر المصرف في تحقيق عوائد أعلى من المتوسط حتى عام 2009 . في عام 2010 انخفض معدل

العائد عن المتوسط بسبب انخفاض صافي الدخل بنسبة 23 % . وفي عام 2011 ارتفع معدل العائد بسبب زيادة صافي الدخل بنسبة 102 % نتيجة زيادة الإيرادات الجارية بنسبة 35 % . واستمر المصرف في تحقيق عائد أعلى من المتوسط حتى عام 2014 . في عام 2015 انخفض معدل العائد بسبب انخفاض صافي الدخل بنسبة 67 % ناتج عن انخفاض الإيرادات بنسبة 20 % . استمر المصرف في تحقيق عائد أقل من المتوسط حتى عام 2020 ، في عام 2019 حقق المصرف خسارة في صافي الدخل ناتجة عن انخفاض إيرادات المصرف وبالخصوص الإيرادات التشغيلية إذ انخفضت بنسبة 34 % ومن ثم حقق خسارة في موجوداته وخسارة في حقوق المساهمين .

ب - تحليل العائد على حق الملكية :

نلاحظ من خلال الجدول (4) ان المصرف حقق عائداً أقل من المتوسط في عام 2004 . في عام 2005 ارتفع معدل العائد فوق المتوسط بسبب زيادة صافي الدخل بنسبة 451 % ناتجة عن زيادة الإيرادات الجارية بنسبة 182 % . واستمر المصرف في تحقيق عائد أعلى من المتوسط حتى عام 2009 . في عام 2010 انخفض معدل العائد قليلاً بسبب انخفاض صافي الدخل بنسبة 23 % وكذلك زيادة حقوق المساهمين بنسبة 5 % . في عام 2011 ارتفع معدل العائد بسبب زيادة صافي الدخل بنسبة 102 % والناتج عن زيادة الإيرادات الجارية بنسبة 35 % . استمر المصرف في تحقيق عائد أعلى من المتوسط حتى عام 2014 . في عام 2015 انخفض معدل العائد بسبب الانخفاض في صافي الدخل إذ انخفض صافي الدخل بنسبة 67 % الناتج عن انخفاض الإيرادات الجارية بنسبة 20 % . استمر المصرف في تحقيق عائد أقل من المتوسط حتى عام 2020 بسبب انخفاض مبالغ صافي الدخل مقارنة بحقوق الملكية التي تشكل مبالغ ضخمة في المصرف .

4 - عوائد مصرف الاستثمار العراقي

الجدول (5)

العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية لمصرف الاستثمار العراقي

السنة	صافي الدخل	مجموع حقوق المساهمين	مجموع الموجودات	ROA	ROE
2004	1,377,761,152	7,446,630,360	130,582,225,476	1.05509088	18.50180666
2005	6,000,491,933	30,686,864,789	138,577,952,289	4.330048059	19.55394262
2006	497,789,000	31,184,654,000	167,731,022,000	0.296778136	1.5962627
2007	9,680,381,000	38,950,358,000	131,112,403,000	7.38326869	24.85312458
2008	9,208,192,000	47,045,068,000	158,187,678,000	5.821055165	19.57312932
2009	5,419,037,000	62,522,443,000	191,558,025,000	2.828927162	8.66734686
2010	10,466,715,000	88,455,196,000	246,091,572,000	4.253178975	11.83278708
2011	11,678,862,000	117,107,674,000	327,719,084,000	3.563680777	9.9727555
2012	3,416,950,000	118,557,667,000	380,094,355,000	0.898974151	2.882099561
2013	31,539,943,000	186,356,658,000	520,596,472,000	6.058424268	16.92450559
2014	34,841,656,000	283,749,256,000	558,655,517,000	6.236697739	12.27902991
2015	20,864,892,000	281,262,187,000	551,734,351,000	3.781691671	7.41830682
2016	10,179,136,000	289,792,236,000	577,870,247,000	1.761491624	3.512563394
2017	3,995,916,000	283,082,676,000	573,706,556,000	0.696508687	1.411572074
2018	338,964,573	283,101,619,368	607,084,862,905	0.055834792	0.119732474
2019	17,216,299	260,626,478,492	529,829,506,291	0.003249404	0.006605737
2020	4,673,583,718	265,247,449,718	571,480,175,360	0.817803297	1.761971217
		المتوسط		2.931923734	9.462796594

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel .

أ - تحليل العائد على الموجودات :

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن المصرف حقق عائداً أقل من المتوسط في عام 2004 . في عام 2005 ارتفع معدل العائد بسبب الزيادة الملحوظة في صافي الدخل إذ ازداد صافي الدخل بنسبة 355 % ناتجة عن زيادة إيرادات المصرف الجارية بنسبة 127 % . في عام 2006 انخفض معدل العائد بسبب انخفاض صافي الدخل إذ انخفض صافي الدخل بنسبة 91 % نتيجة ارتفاع المصرفيات التحويلية بنسبة 439 % . في العامين 2007 ، 2008 ارتفع معدل العائد بسبب ارتفاع صافي الدخل بنسبة 1844 % وهي نسبة كبيرة جداً ناتجة عن انخفاض المصرفيات التحويلية بنسبة 76 % عنه في عام 2006 . في عام 2009 انخفض معدل العائد بسبب زيادة مطلوبات المصرف الكلية بنسبة 21 % وكذلك انخفاض صافي الدخل بنسبة 41 % . وفي العامين 2010 ، 2011 ارتفع معدل العائد فوق المتوسط بسبب الزيادة الواضحة في صافي الدخل إذ ازداد صافي الدخل بنسبة 93 % عنه في عام 2009 نتيجة ارتفاع الإيرادات الجارية بنسبة 51 % . في عام 2012 انخفض معدل العائد عن المتوسط بسبب انخفاض صافي الدخل بنسبة 70 % . في عام 2013 ارتفع معدل العائد عن المتوسط بسبب الزيادة الكبيرة في صافي الدخل إذ ازداد صافي الدخل بنسبة 823 % . وحقق المصرف عائداً أعلى من المتوسط في العامين 2014 ، 2015 . في عام 2016 انخفض معدل العائد عن المتوسط بسبب انخفاض صافي

الدخل بنسبة 51 % نتيجة انخفاض الإيرادات الجارية بنسبة 29 % و استمر المصرف في تحقيق عائد أقل من المتوسط حتى عام 2020 .

ب - تحليل العائد على حق الملكية :

نلاحظ من خلال الجدول (5) أن المصرف حقق عائداً أقل من المتوسط خلال العامين 2004 ، 2005 . في عام 2006 انخفض معدل العائد بسبب انخفاض صافي الدخل بنسبة 91 % ناتجاً عن ارتفاع المصروفات التحويلية بنسبة 439 % . في العامين 2007 ، 2008 ارتفع معدل العائد عن المتوسط بسبب ارتفاع صافي الدخل بنسبة 1844 % وهي نسبة كبيرة أثرت بشكل ايجابي في معدل العائد . في عام 2009 انخفض معدل العائد عن المتوسط بسبب انخفاض صافي الدخل بنسبة 41 % نتيجة انخفاض الإيرادات الجارية بنسبة 36 % وكذلك ارتفاع حقوق المساهمين بنسبة 32 % . في العامين 2010 ، 2011 ارتفع معدل العائد عن المتوسط بسبب زيادة صافي الدخل بنسبة 93 % عنه في عام 2009 نتيجة ارتفاع الإيرادات الجارية للمصرف بنسبة 51 % . في عام 2012 انخفض معدل العائد بسبب انخفاض صافي الدخل بنسبة 70 % نتيجة زيادة المصروفات التحويلية بنسبة 1295 % . في العامين 2013 ، 2014 حقق المصرف عائد أعلى من المتوسط بسبب زيادة صافي الدخل بنسبة 823 % عنه في عام 2012 . في عام 2015 انخفض معدل العائد عن المتوسط بسبب انخفاض صافي الدخل بنسبة 40 % نتيجة انخفاض الإيرادات الجارية بنسبة 31 % . واستمر المصرف في تحقيق عائد أقل من المتوسط حتى عام 2020 بسبب انخفاض مبالغ صافي الدخل مقارنة بحقوق المساهمين .

5 - عوائد مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

الجدول (6)

العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

السنة	صافي الدخل	مجموع حقوق المساهمين	مجموع الموجودات	ROA	ROE
2004	5,332,276,453	13,433,555,456	175,541,477,402	3.037616256	39.69370931
2005	11,097,363,180	27,359,511,544	319,496,069,215	3.473395841	40.56126208
2006	5,682,577,204	35,782,810,742	299,385,631,368	1.89807947	15.88074577
2007	16,196,148,887	50,449,023,707	406,782,968,680	3.981520893	32.10398873
2008	14,027,457,955	63,840,125,656	569,667,612,693	2.462393445	21.97279189
2009	12,230,702,069	75,547,214,715	557,540,022,098	2.193690423	16.18948113
2010	10,075,460,896	84,098,352,240	580,125,543,187	1.736772499	11.98056874
2011	21,625,805,198	137,899,379,151	668,017,284,736	3.237312221	15.68230788
2012	28,588,411,577	187,746,192,328	818,969,589,919	3.490778159	15.22715919
2013	24,467,634,443	202,779,595,209	774,180,018,936	3.160458013	12.06612254
2014	4,291,058,636	307,074,411,660	683,076,386,655	0.628196014	1.397400263
2015	6,620,726,619	276,967,572,232	675,123,601,662	0.980668814	2.390433857
2016	11,750,404,000	272,093,538,000	633,833,084,000	1.8538641	4.318516377
2017	-581,555,000	270,897,703,000	748,131,340,000	-0.077734345	-0.214676977
2018	-2,295,243,000	267,467,533,000	800,749,802,000	-0.286636724	-0.85813892
2019	78,677,000	267,290,296,000	658,231,494,000	0.011952786	0.029435038
2020	-2,095,830,000	264,891,189,000	647,868,750,000	-0.323496078	-0.79120412
		المتوسط		1.850519517	13.38999428

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصرف ومخرجات برنامج Excel .

أ - تحليل العائد على الموجودات :

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن المصرف حقق عائداً أعلى من المتوسط في العامين 2004 ، 2005 . في عام 2006 انخفض معدل العائد عن المتوسط بسبب انخفاض صافي الدخل بنسبة 48 % نتيجة زيادة المصروفات الجارية بنسبة 83 % . في الأعوام 2007 ، 2008 ، 2009 ارتفع معدل العائد عن المتوسط بسبب زيادة صافي الدخل بنسبة 185 % عنه في عام 2006 نتيجة ارتفاع الإيرادات الجارية بنسبة 117 % . في عام 2010 انخفض معدل العائد عن المتوسط بسبب انخفاض صافي الدخل بنسبة 17 % . في عام 2011 ارتفع معدل العائد عن المتوسط بسبب زيادة صافي الدخل بنسبة 114 % نتيجة زيادة الإيرادات الجارية بنسبة 45 % . استمر المصرف في تحقيق عائد أعلى من المتوسط حتى عام 2013 . في العامين 2014 ، 2015 انخفض معدل العائد عن المتوسط بسبب انخفاض صافي الدخل بنسبة 82 % عنه في عام 2013 نتيجة انخفاض الإيرادات الجارية بنسبة 35 % . في عام 2016 وصل معدل العائد إلى المتوسط بسبب ارتفاع صافي الدخل بنسبة 77 % . في الأعوام 2017 ، 2018 ، 2020 حقق المصرف خسارة في صافي الدخل نتيجة انخفاض الإيرادات مقارنة بالمصاريف إذ انخفضت الإيرادات الجارية في عام 2017 بنسبة 38 % عنه في عام 2016 .

ب - تحليل العائد على حق الملكية :

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن المصرف حقق عوائد أعلى من المتوسط في الاعوام 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 . في عام 2010 انخفض معدل العائد عن المتوسط بسبب انخفاض صافي الدخل بنسبة 17 % . في العامين 2011 ، 2012 ارتفع معدل العائد عن المتوسط بسبب زيادة صافي الدخل بنسبة 114 % نتيجة زيادة الإيرادات الجارية بنسبة 45 % . في عام 2013 انخفض معدل العائد عن المتوسط بسبب زيادة حقوق المساهمين بنسبة 8 % وانخفاض صافي الدخل بنسبة 14 % . استمر المصرف في تحقيق عائد أقل من المتوسط حتى عام 2020 بسبب تدني مستويات صافي الدخل مقارنة بحقوق المساهمين .

الاستنتاجات :

- 1 - للهندسة المالية دور كبير في تطوير القطاع المصرفي المتمثل بتأثير ادواتها المباشر في اسواق المال من خلال قيامها بتحقيق العوائد والأرباح للمصارف ودعمها للاستمرار في اداء انشطتها المختلفة.
- 2 - نلاحظ من خلال تحليل العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية ان هناك تباين في معدل العائد بين مصرف وآخر وكذلك تباين في مستويات العائد خلال مدة الدراسة بحيث ينخفض ويرتفع من عام الى اخر وهو يشير الى تقلبات الاوضاع الاقتصادية في العراق منذ عام 2004 ولغاية الوقت الحاضر .
- 3 - رغم توفر السيولة المالية لدى المصارف عينة الدراسة الا ان معظم هذه المصارف تعاني من ضعف في توظيف الموارد المالية الخاصة بها في المجالات الاستثمارية المتنوعة والمتاحة . قد يكون هناك تباين في السياسات الاستثمارية التي تتبعها المصارف عينة البحث باختلاف مواردها المالية او قد يكون بسبب المخاطر التي تواجهها هذه المصارف والناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني او المخاطر الناجمة من تقلبات اسعار الصرف وغيرها من المتغيرات الاقتصادية .
- 4 - ساعدت الهندسة المالية المصارف في تحقيق عوائد طيلة مدة الدراسة باستثناء السنوات التي حققت فيها هذه المصارف خسارة في صافي دخلها حتى وان كانت هذه العوائد اقل من المتوسط كطريقة استخدمناها للتحليل المالي الا ان هذه العوائد ساعدت المصارف ومكنتها من الاستمرار في ظل ظروف المنافسة الشديدة بينها وبين باقي المؤسسات المالية وساعدتها في تطوير خدماتها المصرفية .

التوصيات :

- 1 - ضرورة اعتماد المصارف على مؤشر العائد على الموجودات ومؤشر العائد على حق الملكية وجعلها مؤشرات لتقييم أداء الأنشطة المصرفية .
- 2 - نوصي المصارف باستثمار السيولة الفائضة في المشاريع الاستثمارية لتحقيق عوائد تسهم في دعم وتطوير خدماتها المصرفية وزيادة عملاءها .
- 3 - نوصي المصارف بأن تتوسع باستخدام أدوات الهندسة المالية لأنها تمثل المصدر الاساس للابتكار المالي والافكار المبدعة التي يحتاجها القطاع المصرفي لحل جميع المشاكل المالية .
- 4 - توفير البيئة المناسبة للاستثمار والتي تساعد على تطوير أدوات الهندسة المالية من خلال تفعيل قوانين الاستثمار وتأهيل وتوفير البنى التحتية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية من اجل تشجيع المصارف على العمل بأدوات الهندسة المالية .

المصادر:

أ - المصادر العربية :

- 1 - ابو احمد ، رضا صاحب و عطية ، كرار حاتم ، (2017) ، التوريق المصرفي ودوره في حل ازمة السكن في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد الرابع عشر ، العدد 1 .
- 2 - جاسم ، عادل حمزة و عبد القادر ، دعاء ذيب و حسن ، اية عادل ، (2021) ، اثر مؤشر العائد في الاستثمار بمؤشرات الربحية للمصارف التجارية في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والستين – تشرين الاول .
- 3 - جاسم ، ماجدة جودة ، (2019) ، اثر المخاطر الكلية في العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الرابعة عشرة ، العدد الثاني والستون .
- 4 - خليفة ، مصطفى عبد الغفار عباس ، (2019) ، عقود خيارات الاسهم في الاسواق المالية دراسة فقهية مقارنة ، كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ، المجلد 1 ، العدد 35 .
- 5 - رشوان ، عبد الرحمن محمد و ابو رحمة ، محمد عبد الله ، (2018) ، تحليل العلاقة بين الهندسة المالية والتحليل المالي واثرها على ترشيد قرارات المستثمرين ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 1 جوان .
- 6 - السويلم ، سامي ، (2000) ، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الاسلامي ، بيت المشورة للتدريب ، الكويت ، دولة الكويت ، ط 1 .
- 7 - الشريدة ، ندى عبد القادر عبد الستار ، (2016) ، توظيف عقود المبادلات في مجال الفنادق والسياحة دراسة تحليلية في عينة من الفنادق العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم ادارة الاعمال ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 13 ، العدد 40 .

- 8 - الشمري ، مايح شبيب و حمزه ، حسن كريم و كاظم ، حيدر جواد ، (2017) ، تقييم قرارات الاستثمار النظرية والتطبيقات ، مؤسسة النبراس للطباعة ، البصرة ، العراق ، ط 1 .
- 9 - طاهر ، محمد عبود و عبد النبي ، رعد عبد الجبار (2020) تأثير ادارة المخاطر الفاعلة في نجاح المشروعات دراسة تطبيقية في عينة من مشروعات البناء والتشييد الحكومية والخاصة في محافظة البصرة ، بحث مستل من أطروحة دكتوراه ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة المجلد الثالث عشر ، العدد السابع والعشرون .
- 10 - قندوز ، عبد الكريم ، (2008) ، الهندسة المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ط 1 .
- 11 - مصطفى ، سميرة عبد الله ، (2015) ، الاستثمار الاجنبي غير المباشر في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 4 ، العدد 15 .
- 12 - الناصر ، اقداس حسين و المعموري ، جاسم عيدان براك و الجبوري ، ازهر صبيح عبد الحسين ، (2019) ، التوريق واثره على ادارة المخاطر في مؤسسات الائتمان دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية ، مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية ، المجلد 27 ، العدد 3 .
- 13 - النجار ، اخلاص باقر هاشم ، (2019) ، الهندسة المالية الاسلامية ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، البصرة ، العراق ، ط 1 .
- 14 - هندي ، منير ابراهيم ، (2003) ، الفكر الحديث في ادارة المخاطر : الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، ط 1 .
- 15 - الياسين ، حلا سامي خضير ، (2020) ، استخدام الخيارات المالية في تخفيض الخطر دراسة تحليلية في سوق دبي للأوراق المالية ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 39 ، العدد 127 .

المصادر الاجنبية :

- 1 - Akansu , Ali N. , Torun , Mustafa U. , (2015) , A Primer for Financial Engineering , Elsevier Inc , London , UK .
- 2 - Beaumont , Perry H. , (2004) , Financial Engineering Principles , John Wiley and Sons , Inc , New Jersey , USA .
- 3 - Chatterjee , Rupak , (2014) , Practical Methods of Financial Engineering and Risk Management , Stevens Institute of Technology The Innovation University , New York , USA .
- 4 - Elton , Edwin J. and Gruber , Martin J. and Brown , Stephen J. and Goetzmann , William N. , (2014) , Modern Portfolio Theory and Investment Analysis , John Wiley and Sons , Inc , New York , USA , 9E
- 5 - Finnerty , J.D. , (1998) , Financial Engineering in corporate finance – An overview , Financial Management , vol.17 , NO.4 , PP14 .

- 6 - Jarrow , Robert and Chatterjea , Arkadev , (2019) , An Introduction to Derivative Securities , Financial Markets and Risk Management , World Scientific Co. Inc. Warren Street , Hackensack , USA , 2E .
- 7 - Melicher , Ronald W. and Norton , Edgar A. , (2017) , Introduction to Finance Market , Investment and Financial Management , University of Colorado at Boulder , 16E .
- 8 - Mishkin , Frederic S. , (2022) , The Economics Of Money , Banking , And Financial Markets , Pearson Education Limited , UK , 13E .
- 9 - Rechtschaffen , Alan N. , (2019) , Capital Markets Derivatives and the Law , Sheridan Books , Inc , Oxford University Press , USA , 3E .